وقد تبلورت السياسة «الاسرائيلية» في استغلال قوة العمل العربي في خطين :

أولاً : استقدام قوة العمل من الضفة والقطاع للعمل في مناطق الاحتلال عام ١٩٤٨ ، وقد صيغت هذه السياسة عبر منح رخص الانتقال والعمل ، والتي تتم عبر مكاتب العمل «الاسرائيلي» في الضفة والقطاع ، أو عبر الانتقال «اللاشرعي» لقوة العمل الفلسطينية الى تلك المناطق تحت ضغط الحاجات اليومية للحياة ، في ظل صعوبات بالغة في ظل الاحتلال . لذا فنحن أمام مصدرين لأرقام قوة العمل الفلسطينية حسب مكان العمل . مصدر مأخوذ عن مكاتب العمل «الاسرائيلية التي تمنح أذونات العمل ، ومصادر تقديرية .» .

ففي العام ١٩٧٠ قدر عدد العاملين من المناطق المحتلة داخل «اسرائيل» ، بـ ١٢ بالمئة من القوى العاملة في الضفة والقطاع ، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ، لتتراوح حول ٣٢ بالمئة ، حسب الأرقام الرسمية . ويوضح الجدول (٤) نسب سنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .

الجدول (٤) توزع قوة العمل في الضفة والقطاع حسب مكان العمل

العام	القوى العاملة ١٠٠ في الضفة والقطاع		في اسرائيل
١٩٧٦	٢٢٧٢٣٠	٦٨,٤٪	٣٢,٦٪
١٩٧٧	٢٢٧١٢٠	٦٩٪	٣١٪
١٩٧٨	٢٣٥٣٣٥	٦٧,٩٪	٣٢,٤٪

المصدر : الملخص الاحصائي «الاسرائيلي» لعام ١٩٧٩ نقلاً عن صامد الاقتصادي العدد ٣٣ ص ٣٠ - ٣١

وتشير النسب المذكورة الى أن ٧٤ الف عامل من الضفة والقطاع ، كانوا يعملون في «اسرائيل» خلال عام ١٩٧٦ ، وهذا ما يزيد بحدود أربعة آلاف عما كان عليه العدد عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفع العدد الى ما يزيد عن ٧٦ الف عامل في العام ١٩٧٨ ، بعد أن حافظ على رقم ٧٤ الف عامل خلال عام ١٩٧٧ ، وقد توزعت قوة العمل في العام ١٩٧٨ على القطاعات حسب النسب التالية : زراعة ١٦,٨ بالمئة ، صناعة ٢٢,٢ ، بناء ٤٤,٨ ، مهن أخرى ١٦,٢ بالمئة[٣٨] ، وتأرجح متوسط الأجور لهؤلاء العمال حول ٤٢ بالمئة بالنسبة للعامل «الاسرائيلي» في السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٨[٣٩] ، بينما كانت أجورهم تزيد فيما بين ٥ - ١٠٪ على أجور أقرانهم العاملين في الضفة والقطاع في متوسط السنوات المذكور[٤٠] . أما المصادر الصحفية الاسرائيلية فتقدر أرقاماً أعلى لحجم القوة العاملة الفلسطينية ، فعلى سبيل المثال : فإن صحيفة دافار ذكرت : أن ما يتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ الف عامل من الأراضي المحتلة كانوا يعملون في «اسرائيل» عام ١٩٧٥ ، مقابل الرقم الرسمي المعلن في ذلك العام ، وهو ٧٠ الف عامل[٤١] . ثانياً : وبسبب المشاكل المختلفة ، والتي يمكن أن تنشأ يومياً من جراء انتقال هذه الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة يومياً من والى المناطق المحتلة ، ومن أجل استغلال اشمل للأيدي العاملة في الضفة والقطاع ، وعلى أرضية بناء قاعدة اقتصادية «اسرائيلية» في المناطق المحتلة ، فقد اتجهت السياسة «الاسرائيلية» نحو بناء المؤسسات والمشاريع الصناعية والزراعية ، في الضفة والقطاع ، سواء في اطار المستوطنات «الاسرائيلية» ، أو في إطار المدن ، حيث تبنى كلتيهما اعدادا كبيرة من المصانع . وقد منحت السلطات «الاسرائيلية» تسهيلات هامة للمستوطنين الراغبين في الاستثمار الصناعي أو التجاري ، إذ يحق لأي مستثمر يهودي يفتتح مشروعاً في المناطق المحتلة أن يحصل «على قرض بقيمة ٥٠ بالمئة من رأس المال ، بفائدة ٩ بالمئة ، وهي فائدة منخفضة بالمقاييس الاسرائيلية»[٤٢] ، كما تم اصدار أحكام قضائية بإعفاء الكثير من الشركات «الاسرائيلية» التي تعمل في المناطق المحتلة من دفع ضريبة الدخل ، وهي ضريبة مرتفعة في اسرائيل .[٤٣]

ورغم أننا لا نملك معطيات رقمية حول حجم وفعالية القوى العاملة في الضفة والقطاع التي تعمل في المشروعات «الاسرائيلية» المقامة هناك ، إلا أن الانطباع الأولي يشير الى أن هذه المؤسسات سوف تعمل بكل جدية من أجل : الاستغلال الكامل لقوة العمل العربية من جهة ، والى الحد من تنقل الأيدي العاملة الى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ من جهة ثانية ، عبر كل الأشكال «القانونية» وغير القانونية .

ثالثاً :

اتباع سياسة عدم التوازن ، والتمييز بين المؤسسات الاقتصادية العربية و «الاسرائيلية» في المناطق المحتلة ، بهدف خنق اقتصاديات المناطق والهيمنة «الاسرائيلية» الاقتصادية عليها ، فاقتصاد المناطق المحتلة ، قد تم اخضاعه للسياسات الجمركية والمالية والنقدية «الاسرائيلية» ، وهي سياسات تتعلق باقتصاد قوي بشكل عام ومتطور ، بينما اقتصاد الضفة والقطاع اقتصاد ضعيف ومتخلف ، ولا يمكنه أن يتوافق مع مثل هذه السياسات ، الأمر الذي يجعل اقتصاد الضفة والقطاع مهدداً بالشلل والانهيار بسبب السياسة «الاسرائيلية» ، وما يترتب على ذلك اجتماعيا . وقد تبلور في هذا المحور :

(١) - الحد من التطور المستقل للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، وسنت تشريعات - كما سبق وأوضحنا - بهذا الخصوص ، لوضع صعوبات حقيقية في طريق تطورها في وجه المنافسة «الاسرائيلية» ، سواء من حيث البنية العامة لهذه المؤسسات أو من حيث سياسة الأجور ، اذ أن المؤسسات «الاسرائيلية» تمنح بالعادة أجوراً مرتفعة ، إذا ما قيست بالأجور التي تدفعها المؤسسات العربية ، اضافة لافتقاد المؤسسات العربية للسند القانوني والسياسي الذي يطور أوضاعها .

(٢) منح تسهيلات لاقامة المؤسسات الاقتصادية «الاسرائيلية» الصناعية والتجارية والزراعية ، والمالية ، في الوقت الذي تؤزم أوضاع المؤسسات العربية الموازية . وقد ذكرت مجلة شؤون فلسطينية - كانون أول ١٩٨٢ - : أن «اسرائيل» تخطط الآن لنقل مجموعة من المصانع «الاسرائيلية» الى مناطق الاستيطان الجديدة في المناطق المحتلة ، بهدف خنق اقتصاد المصانع العربية ، وتشغيل اليد العاملة العربية أو دفعها للهجرة .[٤٤]

(٣) إقامة علاقات تجارية غير متوازنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة ، تنعكس بالخسارة على المناطق المحتلة ، وبالربح على الميزان التجاري «الاسرائيلي» ، فعلى سبيل المثال : بلغ نصيب الواردات «الاسرائيلية» في اسواق الضفة الغربية خلال عامي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وما يساوي ٦٠ بالمئة من مجمل الواردات . وبلغت قيمة البضائع «الاسرائيلية» المصدرة الى الضفة والقطاع في الفترة ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، ما قيمته ٤٦٢ مليون دولار[٤٥] ، وسوف نأخذ العلاقات التجارية بين «اسرائيل» من جهة والضفة والقطاع من جهة ثانية في العام ١٩٧٨ في محاولة للدلالة على الاتجاه العام لهذه العلاقات مقدرة بملايين الليرات الاسرائيلية .[٤٦]

جدول (٥) صادرات المناطق المحتلة

صادرات الضفة	الى «اسرائيل»	الى الاردن	الى بلدان أخرى
٢٥٦٥ = ١٠٠٪			
صادرات القطاع	٥٧	٤٢	١
٢١٧٦ = ١٠٠٪	٦٦,٦	٢٦,٤	٧

جدول (٦) واردات المناطق المحتلة

واردات الضفة	من «اسرائيل»	من الاردن	من بلدان أخرى
٤٣٥٠ = ١٠٠٪	٨٦	٢	١٢
واردات القطاع			
٣٣٩٥ = ١٠٠٪	٩٠	-	٩,٥

ويكشف جدول الواردات ، أن مجموع واردات الضفة والقطاع قد بلغت عام ١٩٧٨ ، ما قيمته ٧٧٤٥ مليون ل . أ ، مقابل صادرات - في جدول الصادرات - بلغت قيمتها ٤٧٤١ مليون ل . أ لنفس العام ، بمعنى أن العجز التجاري المسجل في الميزان التجاري لغزة والضفة بلغ ٣٠٠٤ مليون ل . أ ، منه ٣٩٢٤ مليون ليرة مع اسرائيل ، و ٨٣٩ مليون ليرة مع الدول الأخرى ، بينما سجل ربحاً تجارياً فقط في علاقاته مع الأردن بقيمة ١٤٧٢ مليون ل . أ .

وبعد فإن هذا العرض السريع والمكثف لاتجاهات السياسة الاستيطانية «الاسرائيلية» في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، يكشف جوهر السياسة القائمة على الاستيلاء على الارض الفلسطينية ، والتي تتضمن القيام بطرد وتهجير الشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال والطرائق الممكنة ، اضافة الى خلق أرضية مادية وسياسية للوجود «الاسرائيلي» في هذه المناطق .

والسياسة «الاسرائيلية» الاستيطانية بالمحتوى الذي عرضناه من خلال الاتجاهات الثلاث التي تطرقنا اليها . تشير الى الحقائق التالية :

* ان «اسرائيل» ماضية في مخطط الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع شيئاً فشيئاً ، وبانتظار الظروف السياسية التي تسمح لها بإعلان ضمها النهائي لـ «دولة اسرائيل» وتطبيق القانون والسيادة «الاسرائيلية» عليها ، كما فعلت نحو الجولان في عام ١٩٨١ . رغم الأكاذيب التي يطلقها بعض المسؤولون الصهاينة بعدم رغبتهم في ضم الضفة والقطاع ، مع اعلانهم في الوقت نفسه بعدم استعدادهم التخلي عنها بأي شكل من الأشكال . ووفقاً للمصادر «الاسرائيلية» فإن «اسرائيل» قد استولت على ثلثي مساحة الضفة ، ومساحات واسعة من القطاع ، وأقامت عليها أكثر من ١٢٠ مستوطنة يهودية !!

* أن «اسرائيل» تتبع اسلوباً مخططاً ومبرمجاً - عدا عن أسلوبها الآخر الذي يعتمد على الارهاب والاجبار على الهجرة - لتهجير سكان الضفة والقطاع الى خارج الاراضي المحتلة ، عبر التضييق عليهم سياسياً واقتصادياً ، وممارسة سياسة التمييز العنصري ضدهم في كافة المجالات . وقد تجاوز عدد المهاجرين من سكان المناطق المحتلة الـ ١٠٠ الف نسمة خلال أقل من عشر سنوات . ومقابل هذه الهجرة ، فإن السلطات الصهيونية ، تعمل لرفع عدد المستوطنين اليهود في الضفة وغزة . وفي الضفة على وجه الخصوص ، ولديها خطة لاسكان ١٠٠ الف يهودي خلال السنوات الثلاث القادمة ، وقد قامت بتقديم كافة التسهيلات للمستوطنين الجدد من السكن والعمل ، والاستثمار والخدمات ، وغير ذلك .

* أن المواجهة الجماهيرية لسكان الأرض المحتلة للاحتلال والسياسة «الاسرائيلية» ، والتي تأخذ في الاتساع ، ما زالت تشكل أحد العوائق المهمة في مواجهة السياسة «الاسرائيلية» ، رغم كل الظروف المحيطة سواء على صعيد الأرض المحتلة ، أو في المحيط العربي خارجها ، في ظل افرازات الحرب الفلسطينية - الصهيونية الأخيرة في لبنان . وتأخذ هذه المواجهة داخل الأرض المحتلة دورها في تقرير مكانة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية والشعبية . وبالتالي فإن دعم صمود المناطق المحتلة ، يشكل أحد عناصر القوة في صراع الجماهير مع الاحتلال وسياساته ، وعملائه وعملاء السلطة الأردنية ، ونحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وطموحاته وأمانيه .

الهوامش

(١) - عل همشمار ١٣/١١/١٩٨١ .
(٢) - صامد الاقتصادي العدد ٣٥ .
(٣) - الشرق الأوسط ٢٥/١٢/١٩٨٢ . (٤) - السياسة الكويتية ١/١/١٩٨٣ .
(٥) - الدستور الاردنية ٤/١/١٩٨٣ نقلاً عن هآرتس .
(٦) - حبيب قهوجي . استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة . مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية . دمشق ١٩٧٨ ص ٢٣١ - ٢٣٢ .
(٧) - انظر : وليد الجعفري . المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة م . و . ف . بيروت ١٩٨٠ . مستعمرات القدس .
(٨) - مجلة الأرض . ٧/١٠/١٩٨٢ نقلاً عن المصادر الاسرائيلية .
(٩) - دافار ٢٩/٩/١٩٨٢ . (١٠) - القدس ٢٨/٥/١٩٨٢ .
(١١) - وليد الجعفري . . مصدر سابق مستعمرات الضفة الغربية .
(١٢) - حبيب قهوجي . . مصدر سابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ .
(١٣) - وليد الجعفري . . مصدر سابق مستعمرات غزة .
(١٤) نجيب الأحمد . دولة الاحتلال الصهيوني وسياستها . . الدائرة السياسية م . ت . ف دشمق ١٩٧٨ ص ٧١ .
(١٥) - السفير ٩/١٢/١٩٨٢ .
(١٦) - الرأي العام ١٣/١١/١٩٨٢ عن التايمز .
(١٧) - السفير ١٣/١١/١٩٨٢ .
(١٨) - السفير ٦/٨/١٩٨٢ .
(١٩) - النهار ٢٧/١٢/١٩٨٢ .
(٢٠) - نقلاً عن شؤ ون فلسطينية م . أ . ف العدد ١٢٢ - ١٢٣ ص ٢٢٠ .
(٢١) - صامد الاقتصادي العدد ٣٥ ص ٨٥ .
(٢٢) - القبس ١٧/١٠/١٩٨٢ .
(٢٣) - نقلتها مترجمة الدستور الاردنية ٤/١/١٩٨٣ .
(٢٤) - المصدر السابق .
(٢٥) - نجيب الأحمد . . مصدر سابق ص ١٨٦ وما بعد .
(٢٦) - لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى : التعليم في اسرائيل م . أ . ف بيروت مجموعة كتاب . وخاصة ص ٢٠٨ وما بعد .
(٢٧) - فلسطين الثورة . قبرص . ٦/١١/١٩٨٢ .
(٢٨) - . . إ . . إ ١٣ - ١٤/٩/١٩٧٩ .
(٢٩) - المجموعة الاحصائية الفلسطينية لعام ١٩٨٠ . العدد الثاني . الصندوق القومي الفلسطيني . م . ت . ف دمشق .
(٣٠) - الرأي العام ٢٧/١٢/١٩٨٢ .
(٣١) - السياسة ١/١/١٩٨٣ عن نيوزويك . (٣٢) - يما حانية ٢٥/٨/١٩٧١ .
(٣٣) - نقلاً عن صامد الاقتصادي العدد ٣٥ ص ٥٥ - ٥٦ .
(٣٤) - المجموعة الاحصائية الفلسطينية . . مصدر سابق .
(٣٥) - مخططات اسرائيل الاقتصادية . . اعداد سمير جبور . م . ت . ف . بيروت ١٩٨٠ . ص ٢٢ .
(٣٦) - صامد الاقتصادي العدد ٢٩ ص ٥١ . (٣٧) - دافار ٥/٥/١٩٧٦ .
(٣٨) - صامد الاقتصادي العدد ٣٧ ص ٣١ .
(٣٩) - نقلاً عن صامد الاقتصادي العدد ٣٥ ص ٦٥ جداول متوسط الأجور .
(٤٠) - المجموعة الاحصائية الفلسطينية . . مصدر سابق .
(٤١) - الهامش (٣٦) .
(٤٢) - صامد الاقتصادي العدد ٣٥ . السياسة الاستيطانية د . عبد الاله ابو عياش .
(٤٣) - هآرتس ٢٧/٨/١٩٨٢ .
(٤٤) - الانباء ٢٥/١٢/١٩٨٢ .
(٤٥) - صامد الاقتصادي العدد ٣٣ ص ٣٤ - ٣٧ .
(٤٦) - المعطيات الرقمية الاساسية مأخوذة عن صامد الاقتصادي العدد ٢٩ ص ٧٦ - ٧٧ .